دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ،،،

مقدمو الاقتراح

أسامة عيسى الشاهين

عبدالله أحمد الكندري

عبدالله أحمد الكندري
عضو مجلس الأمة

محمد هايف المطيري

عبدالله فهاد العنزي

خالد محمد العتيبي

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
ويحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال

١٧ / ١٠ / ٢٠١٩

الفصل التشريعي الخامس عشر دور الانعقاد الثالث ملف رقم ٦

# اقتراح بقانون
## بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠
## بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة
## تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية
## وتحلية المياه في الكويت

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

**(المادة الأولى)**

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (١) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه نصها الآتي:

" وعلى شركة المشروع في ممارستها لأعمالها أن تلتزم بتعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ".

**(المادة الثانية)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

# المذكرة الإيضاحية

## للاقتراح بقانون
## بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠
## بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة
## تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية
## وتحلية المياه في الكويت

لما كان القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت يستهدف تعزيز الملكية الشعبية المباشرة في المرافق والإيرادات العامة.

ولمّا كان استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء واجب دستوري فرضته المادة (٢) منه.

ولمّا كان هناك حرج شرعي قائم بشأن جواز اكتتاب المواطنين في شركة شمال الزور المنشأة وفق أحكام القانون المشار إليه.

لذا كان هذا الاقتراح بقانون من أجل أن توفق الشركة – والشركات المستقبلية – أوضاعها ملتزمة بتعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.